

٢٠٢٦/٠٧/١٢

بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن شركة بي اي جي للتجارة والاستثمار (BIG)

--

في إطار قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بمباشرة اختصاصاتها إعمالاً لأحكام القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وحرصها على حماية حقوق المتعاملين وتحقيق سلامة وعدالة وشفافية سوق رأس المال، تود الهيئة إحاطة المتعاملين بالسوق بما يلي:

سبق للهيئة أن قررت بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠٢٤ إرجاء البت في طلب الشركة نشر تقرير الإفصاح الخاص بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٣٢,٨٠٦,١٢٩,٩ جنيهه إلى ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهه، بزيادة قدرها ٣٧,١٩٣,٨٧٠,١ جنيهه، وذلك في ضوء ما أسفر عنه فحص القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة من وجود ملاحظات جوهرية تتعلق بعدم الالتزام ببعض متطلبات معايير المحاسبة المصرية، وعلى الأخص عدم إجراء اختبار اضمحلال الشهرة، وما يترتب عليه من تأثير جوهري على القوائم المالية ودراسة القيمة العادلة المعدة بشأن زيادة رأس المال.

ومنذ صدور ذلك البيان، واصلت الهيئة متابعة موقف الشركة والعمل على استيفاء الملاحظات الفنية والمحاسبية الواردة على القوائم المالية، كما تابعت الإفصاحات الصادرة عن الشركة، ومن بينها الإفصاح المنشور بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٢٦، والمتضمن إعلان الشركة موافقة مجلس إدارتها على قبول اعتذار مراقب الحسابات الحالي والنظر في تعيين مراقب حسابات جديد عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/١٢/٣١ وعلى أن تكون أول قوائم مالية معتمدة عن الفترة في ٢٠٢٦/٣/٣١ وتفويض رئيس مجلس الإدارة في تكليف ومتابعة مراقب الحسابات باستيفاء ملاحظات الهيئة بالقوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٦/٣/٣١ تمهيداً لاستكمال إجراءات زيادة رأسمال الشركة وإعادة عرض السير في إجراءات زيادة رأسمال الشركة مرة أخرى وإعادة هيكلة الشركة وإعداد دراسة جدوى جديدة خاصة بزيادة رأس مال الشركة واستكمال باقي الإجراءات.

وبمراجعة الموقف الحالي للشركة في ضوء القوائم المالية السنوية المستقلة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ تبين تحقيق الشركة لخسائر مرحلة تبلغ ٢١,٧ مليون جنيه تقريباً وبلغت خسائر العام ٢٠٢٥ مليون جنيه كما تبين أن هناك انخفاض في إيرادات النشاط من ٦,٤٩١,٨٦٧ جنيه عام ٢٠٢٤ إلى ٦,٠٣٦,٣٨١ جنيه عام ٢٠٢٥ بنسبة ٧% تقريباً، وأن مضاعف القيمة الدفترية للسهم يبلغ ١٢,٣ مرة بناءً على بيانات القوائم المالية المستقلة في ٢٠٢٥ بينما مضاعف الربحية فلا يمكن احتسابه لتحقيق الشركة لصافي خسائر، كما تبين للهيئة أن الشركة لا تزال لم تستوف المتطلبات الجوهرية اللازمة لاستكمال إجراءات زيادة رأس المال، ولا تزال القوائم المالية محل عدد من الملاحظات الفنية والمحاسبية الجوهرية، وذلك وفقاً لما تضمنه خطاب الإدارة المركزية للتقارير المالية



الموجه إلى الشركة بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٢٦ وقد منحتها الهيئة مهلة تنتهي في ٢١ يوليو ٢٠٢٦ لاستيفاء تلك المتطلبات، وعلى الأخص:

- إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية وإزالة كافة الملاحظات الجوهرية الواردة عليها، وموافاة الهيئة بالمستندات المطلوبة المتعلقة بالقوائم المالية خاصة المرتبطة بدراسة اضمحلال الاستثمارات ودراسة اضمحلال الشهرة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/١٢/٣١.
- تقديم دراسة جدوى مستوفاة ومقبولة تتضمن بياناً واضحاً ومحددأ لأوجه استخدام حصيلة زيادة رأس المال.
- إعداد دراسة قيمة عادلة بواسطة مستشار مالي مستقل في ضوء القوائم المالية بعد تصويبها، وبما يتفق مع متطلبات الهيئة وأحكام المادة (٤٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية.
- الدعوة إلى عقد الجمعية العامة الغير عادية للنظر في استمرارية الشركة حيث تجاوزت الخسائر نصف حقوق المساهمين وفقاً للمادة (٦٩) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
- الدعوة إلى عقد الجمعية العامة العادية للتصديق على القوائم المالية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وتقرير مراقب الحسابات عنها.
- إعداد ونشر القوائم المالية المستقلة والمجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/٣/٣١ إعمالاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٥) لسنة ٢٠٢٦ والمادة رقم (٤٦) من قواعد القيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

وفي حال عدم قيام الشركة باستيفاء كافة المتطلبات المشار إليها بخطاب الهيئة المؤرخ ٩ يوليو ٢٠٢٦ خلال المهلة المحددة التي تنتهي في ٢١ يوليو ٢٠٢٦، فسوف تنظر الهيئة في رفض طلب الشركة بشأن نشر تقرير الإفصاح الخاص بزيادة رأس المال، بما يترتب عليه عدم السير في إجراءات دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في زيادة رأس المال.

وتؤكد الهيئة استمرارها في متابعة موقف الشركة واتخاذ ما يلزم من إجراءات رقابية وفقاً لأحكام القانون، بما يكفل حماية حقوق المستثمرين، وتعزيز سلامة وعدالة وشفافية سوق رأس المال المصري، وتهيب الهيئة بالسادة المتعاملين والمستثمرين ضرورة تحري الدقة والتروي عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، والاعتماد على الإفصاحات والمعلومات الموثقة الصادرة عن الجهات المختصة، وعدم الانسياق وراء الشائعات أو المعلومات غير المؤكدة.
